رقمنة الايرادات والنفقات والموازنة العامة للدولة
-تجارب دولية وعربية-

Digitization of Revenues, Expenditures and the Public Budget of the State
- International and Arab experiences -

فاتح ميرود*[1]، ابراهيم دوار[2]
fateh miroud[1], brahim douar[2]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، miroud.fateh@univ-ghardaia.dz
[2] جامعة غرداية (الجزائر)، brahim.douar@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام : 2021/11/03 ؛ **تاريخ القبول**: 2021/12/04 ؛ **تاريخ النشر**: 2021/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثر الرقمنة على الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة، من خلال تسليط الضوء على مزايا ومكاسب رقمنة المالية العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة، وفي الأخير إلى ابراز أهم التجارب الدولية والعربية على صعيد رقمنة المالية العامة.

توصلت الدرسة إلى العديد من النتائج من اهمها أن التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية في مجال المالية العامة يسهم في تعزيز القدرة على تصميم السياسات المالية العامة بصورة أكثر كفاءة ، من خلال إتاحة أكبر قدر من البيانات الموثوقة بالإضافة إلى تحسين كفاءة التنفيذ والمراقبة لبنود الموازنة العامة، بما يؤدي في نهاية الامر إلى تخصيص الموارد بشكل افضل من قبل وبدرجة أكبر من الشفافية والدقة.

كلمات مفتاحية: رقمنة؛ ايرادات عامة؛ نفقات عامة؛ موازنة عامة.

تصنيفات JEL : O33؛ H71؛ H72 ؛ H61.

Abstract: This study aims to highlight the impact of digitization on revenues and public expenditures and the public budget, by highlighting the advantages and benefits of digitizing public finances (revenues and public expenditures), in addition to the impact of digitization on the preparation and implementation and control of the public budget, and finally to highlight the most important international and Arab experiences in the field of digitizing public finances.

The study reached many results, the most important of which is that the expansion of reliance on digital technologies in the field of public finance contributes to enhancing the ability to design public financial policies more efficiently, by providing the largest amount of reliable data in addition to improving the efficiency of implementation and monitoring of public budget items, which ultimately leads to the allocation of resources. Better than before and with a greater degree of transparency and accuracy.

Keywords: Digitization; Public Revenue; Public Expenditures; Public Budget.

JEL Classification Cdoes : O33 ; H71; H72 ; H61.

*-**المؤلف المرسل**: فاتح ميرود، miroudfateh05@mail.com

تمهيد

يشكل موضوع رقمنة المالية العامة من المواضيع الهامة التي تشغل بال المهتمين في هذا المجال من مختصين وحكومات على حد سواء على ضوء التطورات الهامة التي يعرفها الاقتصاد الرقمي في الفترة الأخيرة، وذلك لما لموضوع رقمنة المالية العامة من تأثيرات محورية على مستوى السياسات العمومية التي تتبناها الحكومات في سياق برامجها التنموية وخططها القومية الهادفة للتحول الرقمي والإصلاح المالي،ويكمن الهدف الرئيسي من رقمنة المجالات المتعلقة بالمالية العامة في إيجاد آليات لزيادة فعالية السياسات العمومية ضمن مجالات جمع الموارد المالية المتعددة وصرفها في إطار الدولة.

من خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

الاشكالية الرئيسية: ما هو أثر الرقمنة على الإيرادات والنفقات والموازنة العامة للدولة؟ وما هي أهم التجارب الدولية والعربية في هذا المجال؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة على هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية.

- ما المقصود برقمنة المالية العامة(الايرادات والنفقات العامة)؟
- ما هي مزايا رقمنة الإيرادات والنفقات العامة؟
- ما هو أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة؟
- ما هي أهم التجارب الدولية والعربية في مجال رقمنة المالية العامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في أن التحول نحو الرقمنة في مجال المالية العامة للحكومات تمكن من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى رفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة، كما تساعد رقمنة المالية العامة على بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية تعزز التخطيط الاقتصادي والمالي. كما تتيح فرص واعدة للحكومات لزيادة كفاءة المالية العامة.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- بيان مزايا ومكاسب رقمنة المالية العامة (النفقات والايرادات) على الحكومات.
- إبراز أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة.
- إبراز أهم التجارب الدولية والعربية في مجال رقمنة المالية العامة.

هيكل الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين:

المحور الاول: مكاسب ومزايا رقمنة الإيرادات والنفقات وأثرها على الموازنة العامة للدولة.

المحور الثاني: تجارب دولية وعربية في مجال رقمنة المالية العامة.

I – مكاسب ومزايا رقمنة الايردات والنفقات العامة وأثرها على الموازنة العامة للدولة

قبل التطرق إلى مكاسب رقمنة الايرادات والنفقات العامة على الحكومات نحاول معرفة ما المقصود برقمنة المالية العامة.

تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، خاصة من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الالكتروني، فمن جانب الإيرادات العامة ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول نحو النظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الالكترونية. فيما ساهمت رقمنة النفقات العامة في زيادة كفاءة نظم المشتريات

الحكومية ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية النظم التحويلات الاجتماعية عن طريق إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية لهم عن طريق قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة.كما ترتبط رقمنة المالية العامة أيضا بتبني أحدث النظم التقنية بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية من بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي وغيرها من النظم التي تساعد على زيادة شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة[1].

وقد بدأت الرقمنة في إعادة تشكيل هذا الجانب المعلوماتي الاساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها، حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسة الحالية واستحداث سياسات جديدة تماما.

I – 1 مكاسب رقمنة الايرادات العامة على الحكومات والدول

تكمن مكاسب المالية العامة جراء التحول نحو رقمنة العمليات على صعيد الايرادات والنفقات في انها تساعد الحكومات على الحصول على عدد هائل من المعلومات عن دافعي الضرائب، ومعلومات عن الدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين الاقتصاديين، وتقدم آليات أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية[2].

هذا التحول على صعيد الايرادات العامة، يساعد الدول على زيادة كفاءة الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين جمع الضرائب، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث صار باستطاعة الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، ومبيعات الشركة وحركة المبيعات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً. تشير الدراسات إلى أن رقمنة المالية العامة تسمح للحكومات على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب غير المباشرة.على سبيل المثال تساعد تقنية البلوكشين السلطات الضريبية على التحقق من إمتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة والتحصيل الآني لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحل الانتاج والتوزيع مباشرة بما يمثل أحد أهم التحديات المرتبطة بهذا النوع من الضرائب غير المباشرة مما ساهم في زيادة الحصيلة الضريبية حوالي 20% في العديد من الدول[3].

وتشير التقديرات إلى ان التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الالكتروني على جانبي الموازنة العامة (الايرادات والنفقات العامة) يمكن أن يساعد على تحقيق وفرات اقتصادية سنوية تقدر بين 0.8 إلى 1.1 % على الاقل من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية أي ما يتراوح بين 220 و320 مليار دولار[4].

كما يمكن ان تتجاوز المكاسب الاقتصادية هذا المستوى إذا تم أخذ في عين الاعتبار العوامل الخارجية الايجابية غير المباشرة، وعلى سبيل المثال أدت رقمنة الضرائب في الهند إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في أقل من عام واحد مما يمكن من توليد المزيد من الايرادات العامة.[5]

I – 2 مكاسب رقمنة النفقات العامة على الحكومات والدول

ومن جانب النفقات العامة يمكن أن تسهم عملية رقمنة المالية العامة في الضبط الجيد والدقيق لطبيعة المستفيدين من التحويلات النقدية والاجتماعية، وساهمت عملية توجيه تلك التحويلات إلى مستحقيها عبر قنوات رقمية حديثة في الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين بأقل تكلفة، من جهة أخرى فإن رقمنة مجالات المشتريات العامة قد ساهم في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة على صعيد خفض التكاليف المترتبة على تلك المشتريات بنسبة 20% ، كذلك تلك المكاسب المرتبطة بزيادة حدة التنافس بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دورها الكبير في الحد من مستويات الفساد الحكومي[6].

من ناحية أخرى، سهلت أدوات رقمنة المالية العامة ونظم إدارة المالية العامة عملية بناء قواعد بيانات مفصلة وآنية وذات دورية تكرارية يومية وهو ما يساعد على تحقيق ميزتين هامتين هما[7]:

1- زيادة كفاءة عمليات الموازنة العامة للدولة بما يتوفر لدى وزارات المالية من إحصاءات شاملة عن المعاملات الحكومية اليومية (الايصالات الضريبية، مدفوعات الأجور، إصدار الديون....الخ).

2- استخدام هذه القواعد المعلوماتية كأداة للتخطيط الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط من خلال تسهيل تقييم الأثر المتوقع للسياسة المالية على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ومستويات الامتثال الضريبي وتأثير أي سياسات كلية على المتغيرات المتضمنة الإيرادات والنفقات.

I – 3 أثر الرقمنة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة

يعد مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، وتحصيل الايرادات العامة في المواعيد المحددة لها وبأقل تكلفة، من معايير نجاح عملية إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية. فمن جهة التخصيص الامثل للموارد العامة، يعد توافر البيانات والمعلومات بشأن تلك الموارد وإمكانية الحصول عليها إلكترونياً بحيث تمكن من التحليل والدراسة من خلال الاعتماد على بيانات تاريخية بصيغة رقمية وليست ورقية يسهل من خلالها استخدام البرامج والأساليب الالكترونية، وتخصيص الموارد لبنود لم تحقق الهدف الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي المنتظر من عملية التخصيص. وبالنسبة لجانب تحصيل الايرادات فالاعتماد على التقنيات الرقمية، يمكن من التحديد الدقيق للموارد سواء الضريبية أو غير الضريبية. فعلى سبيل المثال فإن اعداد رقم ضريبي موحد لكل مكلف بالضريبة يسمح بمطابقة البيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة بصورة الكترونية تمكن من تحديد الوعاء الضريبي بصورة واقعية وعادلة، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي[8].

تعد عمليات الحصر والربط والتحصيل الضريبي من المشاكل الشائعة في إطار ترقية النظم الضريبية، فالاعتماد على الطرق التقليدية في تنفيذ هذه المراحل (الحصر والربط والتحصيل) تتسم بالتكلفة العالية وعدم الكفاءة، إذ ان حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية يتسم بالكثير من القصور ويفتح باباً للفساد والمجاملات، في حين أن الاعتماد على التقنيات الرقمية مثل الرقم الضريبي المستند إلى الرقم القومي للمواطن في إتمام تعاملاته يمكن من الوصول بصورة دقيقة للذين يقومون بتعاملات تدخل ضمن التعاملات التي تخضع للضريبة، م خلال كيانات غير مسجلة وغير مرخص لها بالعمل، وبالتالي تسهم التقنيات الرقمية من توسيع قاعدة المشمولين بالضريبة، ويحد من تعاملات الاقتصاد غير الرسمي وغير المنظم[9].

وبالنسبة للتحصيل الضريبي، فإن الاعتماد على الرقمنة في عمليات التحصيل كالدفع من بطاقات الدفع يوفر نسبة كبيرة من التكلفة، كما يوفر قدراً كبيراً من الموارد في التوقيت المناسب، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل التقنية تخفيضاً في قيمة المستحقات الضريبية عليهم لن يصل إلى حجم التكلفة التي تتحملها الدولة لتحصيل مستحقاتها الضريبية.من جهة أخرى، فإن وجود بيانات ومعلومات بصورة رقمية، يمكن من التحليل والدراسة لتوضيح مدى توافق التطورات في قيمة الايرادات غير الضريبية المحصلة مع تطورات حجم النشاط الاقتصادي[10].

II- تجارب دولية وعربية على صعيد رقمنة المالية العامة

II- 1 تجارب دولية في مجال رقمنة المالية العامة

تتفاوت تجارب دول العالم على صعيد التحول الرقمي في عمليات الموازنة العامة من دولة إلى أخرى، حيث سبقت عدد من دول العالم المتقدم دول العالم النامية في هذا المجال منذ سنوات.حيث تم في الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال رقمنة

كافة المدفوعات الحكومية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية منذ سنة 2013، كما حققت دول متقدمة أخرى نتائج ملموسة في هذا الصدد ففي كل من إسبانيا وإيطاليا لا تتجاوز نسبة المدفوعات الحكومية غير الرقمية 10% في الوقت الحالي[11].

كما تقوم دول مثل المملكة المتحدة وروسيا واستراليا بتحصيل الضرائب المفروضة على الدخل والشركات من خلال أنظمة الرواتب الالكترونية والفوترة الالكترونية، وفي نفس الإطار تمكنت المملكة المتحدة من معالجة التهرب الضريبي من خلال الحلول الرقمية، حيث تستخدم إدارة الجمارك البريطانية تقنية البيانات الكبيرة لاكتشاف احتيال المستوردين على الحدود، وهو ما ساهم في زيادة مداخيل الجمارك السنوية بنسبة تصل من 1% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي[12].

من جهة أخرى، هناك الكثير من التجارب العالمية الرائدة في الدول النامية في مجال رقمنة المالية العامة، ففي الهند تبنت الحكومة الهندية في عام 2009 مشروع الهوية البيومترية الوطني المسمى بإسم "Adhaar" وهو أكبر مشروع عالمي للهوية الوطنية بإجمالي مسجلين في النظام بلغ عددهم 1.2 مليار مواطن أي حوالي 99% من سكان الهند، يستند هذا النظام إلى 12 رقماً مدعوما بالمصادقة من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتاً أمناً للهوية من خلال فحص بصمة الابهام أو القزحية عند نقاط تقديم الخدمة ومرتبط برقم الهاتف النقال، مكن هذا النظام من زيادة كفاءة نظم التحويلات الإجتماعية ودفع المعاشات، حيث يتم من توصيل مدفوعات برامج الدعم من خلال هذا النظام لا سيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في كل مكان في الهند، كما مكن نظام "Adhaar" الحكومة من المراجعة الدورية لقوائم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية من أجل منع الازدواجية في الحصول على الدعم أو وصول الدعم لغير مستحقيه، كما تم إلزام المواطنين بربط إقراراتهم الضريبية بنظام "Adhaar" للهوية الوطنية. وفي ظل نجاح نظام الهوية الوطنية للأفراد تنوي الحكومة الهندية إلى تطبيقه على الشكات العاملة في الهند.وحققت الحكومة الهندية من جراء تفعيل هذا البرنامج وفرات كبيرة على مستوى الموازنة العامة للدولة، حيث تشير التقديرات إلى توفير الحكومة حوالي 10 مليار دولا تقريبا خلال عامي 2017 و 2018، هذه الوفرات المحققة بلغت أضعاف تكلفة تطبيقه المقدرة بحوالي 1.3 مليار دولار[13].

II – 2 تجارب عربية في مجال رقمنة المالية العامة

حرصت الحكومات في الدول العربية في إطار خططها الوطنية للتحول الرقمي إلى السعي للتحول نحو رقمنة المالية العامة، حيث حققت العديد من الدول العربية نتائج ملموسة في هذا المجال.

ففي الامارات تبنت وزارة المالية الاماراتية مجموعة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للإرتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة في إطار منظومة الدرهم الالكتروني التي دخلت حيز الاستغلال في سنة 2011. وتتميز منظومة الدرهم الالكتروني بتكامله مع شبكات ووسائل الدفع العالمية بمنصات نظم مهيأة لذلك، يستخدم الدرهم الالكتروني في الوقت الحالي لسداد مقابل أكثر من 5000 خدمة حكومية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، ومنذ إطلاق الجيل الثاني لمنظومة بطاقات الدرهم الالكتروني، تم تقديم نحو 100 مليون خدمة إلكترونية بقيمة إجمالية تقدر بـ 21.66 مليار درهم حتى نهاية العام 2015[14].

وفي السعودية تم تطوير منصة "سداد" للدفع الالكتروني لخدمة الافراد والشركات والقطاع الحكومي من خلال تشغيل بنية تحتية تتسم بالكفاءة والأمان، حيث يتم الدفع الالكتروني لضرائب القيمة المضافة من خلال هذه المنصة.

وفي السودان حيث السياسة المالية للدولة ترتكز على الإيرادات الضريبية بنسبة 83% من إجمالي الضرائب.إذ يشكل زيادة أعداد دافعي الضرائب من أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في السودان، في هذا الإطار تشير بيانات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أن عدد المسجلين لديها يعتبر عدداً محدوداً بالمقارنة مع عدد السكان الذي يقدر بـ 41 مليون نسمة[15].

وفي إطار سعي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لرقمن اعملية المالية العامة، تم تطبيق نظام التحصيل الالكتروني منذ سنة 2015 باستخدام نظام "أورنيك 15 الإلكتروني"[16].كما تم إطلاق خدمة "علينا" التي تعد أول خدمة للفوترة والسداد والتحصيل الإلكتروني، حيث تعمل هذه الخدمة على ربط أنظمة المؤسسات المالية والقطاع الخاص والتجار بأنظمة الربط الالكتروني مع إمكانية تسديد رسوم المؤسسات عبر البنوك والمصارف الآلية ونقاط البيع والهواتف الذكية التي تعمل في مجال التحصيل الإلكتروني[17].

في مصر وفي سياق استراتيجية "رؤية مصر 2030" يأتي التحول نحو رقمنة المالية العامة، حيث اتجهت الحكومة بداية من شهر جويلية 2018 إلى تحصيل الرسوم الضريبية والجمركية التي تزيد عن 5000 جنيه مصري من خلال الوسائل الالكترونية مركز الدفع الالكتروني والتحصيل التابع لوزارة المالية[18].

في المغرب تم تطوير خدمة سداد الضرائب عبر الانترنت لتمكين الممولين من الإقرار والدفع الالكتروني لضرائب المبيعات والدخل والشركات[19].

في نفس السياق تبنت موريتانيا نظام إلكتروني للتخليص الجمارك ساعد في خفض الوقت لإنجاز مثل هذه المعاملات[20].

وفي الأردن يسمح للممولين من السداد الالكتروني للضريبة على المبيعات والضريبة على الدخل إلكترونياً، وفي نفس السياق ، في تونس يكمن للمولين من سداد ضريبتي الدخل والقيمة المضافة الكترونياً.

الخلاصة

اهتمت هذه الورقة بدراسة أثر الرقمنة على المالية العامة (الايرادات والنفقات) والموازنة العامة للدول، وفي هذا الإطار تناولت الورقة الإطار المفاهيمي لرقمنة المالية العامة، كما تناولت الدراسة مزايا رقمنة الإيرادات والنفقات العامة للحكومات، بالإضافة إلى أثر الرقمنة على كفاءة وتنفيذ ومراقبة الموزانة العامة، وفي الأخير تطرقت إلى أهم التجارب الدولية والعربية في مجال رقمنة المالية العامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- تتناول رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الايرادات والنفقات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم للتحصيل والدفع الالكتروني.
- من خلال رقمنة المالية العامة تمكنت الدول من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، بالاضافة إلى رفع كفاءة وشفافية نظم المشتريات العامة.
- مكنت رقمنة المالية العامة من المساعدة على بناء قواعد بيانات مفصلية وآنية من شأنها تعزيز التخطيط المالي والاقتصادي.
- في إطار خططها القومية للتحول الرقمي والاصلاح المالي حرصت الحكومات العربية على التحول نحو رقمنة المالية العامة.
- إن أساس النجاح التحول نحو رقمنة المالية العامة يعود إلى وجود رؤى وطنية للتحول الالكتروني وتبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي بالإضافة إلى وجود نظم الكترونية للهوية.

– إن التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية يسهم في الحصول على المعلومات والبيانات بشأن الموارد الحكومية وخاصة منها الضريبية بشكل آني وشامل، يمكن صانعي السياسات والقائمين على تنفيذها من أداء دورهم بصورة اكثر كفاءة وموضوعية، حيث تسهم هذه البيانات في صورتها الرقمية من التحليل الدقيق لها وبالتالي اتخاذ القرارات سليمة على أسس سليمة .

– تلعب التقنيات الحديثة دوراً هاماً في مساعدة السلطات الضريبية على توسيع القاعدة الضريبة لتشمل قطاعات وأفراد لم يكونوا مشمولين بالضريبة لعدم توافر معلومات كافية عنهم، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات البنوك وتحليلها بصورة تقنية إلكترونية، وهو ما لم يكن ممكناً في الماضي بسبب ضخامة حجم هذه البيانات بالإضافة إلى صعوبة تجميعها يدوياً وتحليلها، الأمر الذي يتطلب تعزيز نظم مشاركة البيانات، وإنشاء قواعد للبيانات المالية، يتم الولوج إليها من طرف المعنيين بالسياسات المالية والضريبية.

– يسهم التوسع في الاعتماد على التقنيات الرقمية في مجال المالية العامة، في تعزيز القدرة على تصميم السياسات المالية العامة بصورة أكثر كفاءة، من خلال إتاحة أكبر قد من البيانات الموثوقة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة التنفيذ والمراقبة لبنود الموازنة العامة، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل من قبل وبدرجة أكبر من الشفافية والدقة.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

– ضرورة وجود رؤية وإستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي للاستفادة من زخم التقنيات الحديثة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة في زيادة كفاءة السياسات العامة وتحقيق نقلة نوعية في تقديم الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد.

– ضرورة تبني إستراتيجية وطنية للشمول المالي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة، إذ يعد الشمول المالي أساس نجاح مبادرات رقمنة المالية العامة المرتكزة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الالكتروني.

– التركيز على مخاطر التي ترتبط بالتحول الرقمي كحماية الخصوصيات وسرية البيانات ودعم الأمن السبراني.

– تتطلب مبادرات التحول الرقمي جهود حكومية لدعم القدرات المؤسسية والقانونية والكفاءات البشرية الموجودة في وزارات المالية ووحدات تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

– الحاجة إلى دعم البنية التحتية التقنية إذ أن العديد من مبادرات رقمنة المالية العامة ترتكز على وجود بنية رقمية داعمة لهذا التحول.

الإحالات والمراجع :

[1] هبة، عبد المنعم، (2019)، رقمنة المالية العامة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الامارات. ص:01

[2] نفس المرجع. ص: 02.

[3] International Chamber of Commerce, (2018), "Three ways digitalization in shaping the future of taxation".

[4] Susan Lund et al, (2017), "The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies", IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).

[5] Sanjeev Gupta et al, (2018), "Public Finance Digitization", IMF.

[6] Yolandat T, and Wright N, (2018), " The future of public procurement in the era of digitalization", World Bank.

[7] Sanjeev Gupta et al, op.cit.

[8] Kelly, G. (2014), The Digital Revolution in Banking, Occasional Paper No 89 Washington: Group of Thirty Washington

[9] أحمد، شفيق الشاذلي، (2019)، دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات. ص: 15.

[10] نفس المرجع، ص:16.

[11] Susan Lund et al, op.cit.
[12] Gaspar V, Verdier G, (2018), "The digital Gamble: New Technology transforms Fiscal Policy".
[13] OECD, (2018), "Innovative Government : Case study: India Aadhaar".
[14] وزارة المالية الإماراتية، (2019)، دولة الإمارات العربية المتحدة.
[15] صندوق النقد العربي، (2018)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، أبو ظبي الإمارات.
[16] وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية، (2019)، السودان.
[17] "علينا" للسداد الإلكتروني، (2019)، السودان.
[18] وزارة المالية المصرية، (2019)، جمهورية مصر العربية.
[19] وزارة المالية المغربية، (2019)، المملكة المغربية.
[20] World Bank, (2019), "Doing Business".